

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٥٠**

الأربعاء، ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمن
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين–نيوني
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد الفصام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف

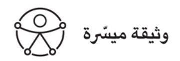
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1814043 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة التي أتاحها لي لتقديم أحدث تقرير لي عن أنشطة مكتبي فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أهنئ جمهورية بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو، وكذلك، أود أن أشكركم سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم جلسة الإحاطة اليوم.

في عام ٢٠١٧، أعلنت أمام المجلس أن ليبيا تمثل أولوية بالنسبة لمكتبي. ويسرني أن أبلغ الأعضاء بأنه منذ آخر إحاطة قدمتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8091) أحرز مكتبي تقدما كبيرا، بما في ذلك استئناف التحقيقات الميدانية في ليبيا. ورغم هذا التقدم، لا تزال ثمة تحديات كبيرة، بما في ذلك النزاع المستمر وانعدام الأمن في جميع أنحاء ليبيا، مما كان له تأثير سلبي على قدرتنا على تحقيق تقدم سريع في تحقيقاتنا. ولا يزال الصراع المحتدم وعدم الاستقرار يوفران أرضا خصبة للعنف، وللأسف، لارتكاب فظائع. ومن ثم، أرحب بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة في ليبيا لإجراء مشاورات شاملة للجميع، تستند إلى قاعدة واسعة وتهدف إلى كسر الجمود السياسي الذي طال أمده، في محاولة لتحقيق الاستقرار وإنهاء النزاع في ليبيا.

إن الجهود التي يبذلها أولئك الذين يواصلون بث بذور المزيد من العنف والشقاق تأتي، أولاً وقبل كل شيء، على حساب الشعب الليبي الذي يعاني. وأعبر عن إدانتي للتفجير الانتحاري المزدوج الأخير الذي وقع في مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس قبل بضعة أيام، في ٢ أيار/مايو، وأسفر عن مقتل ١٥ شخصًا على الأقل وإصابة كثيرين آخرين.

ومن المؤكد أن المساءلة عن الجرائم الخطيرة والمزعزعة للاستقرار بموجب نظام روما الأساسي والاحترام الكامل لسيادة القانون يمثلان جزءا لا يتجزأ من السلام المستدام والاستقرار والتنمية في ليبيا. ويواصل مكتبي القيام بدوره في إطار أركان ولايته الأربعة، وذلك على الرغم من التحديات الكامنة في إجرائنا لتحقيقاتنا وملاحقاتنا القضائية في حالة صراع مستمر، كما هو الحال في ليبيا. ومن دواعي سروري أن أبلغكم أننا نحرز، بفضل قوة عزمنا والتزامنا، تقدما مطردا في تحقيقاتنا ليس فيما يخص الجرائم المرتكبة في عام ٢٠١١ فحسب، ولكن أيضا الجرائم التي وقعت حديثا والجرائم المستمرة.

وكما يدرك المجلس من التقارير السابقة، فإنه نظرا للاعتبارات الأمنية، لم يقم مكتبي بمهام تحقيق في ليبيا منذ أكثر من خمس سنوات. وخلال ذلك الوقت، سعى مكتبي إلى إيجاد طرق مبتكرة لمواصلة تحقيقاته. ونتيجة لذلك، حقق نجاحات. غير أن عدم القدرة على التحقيق على أرض الواقع في ليبيا لم يكن وضعا مثاليا. وبقينا ملتزمين بإرسال محققينا إلى ليبيا وبالبحث عن كل فرصة للقيام بذلك. ويسعدني أن أبلغكم أنه في شهر آذار/مارس ٢٠١٨، سافر أعضاء الفريق المعني بليبيا

إلى ذلك البلد في أول مهمة لنا على الأراضي الليبية منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وتلك الزيارة الأخيرة إلى ليبيا تمثل تقدما كبيرا في أنشطة التحقيق التي يقوم بها مكتبي. ولا يمكن المبالغة في تقدير قيمة فرصة العمل في الإقليم الذي ارتكبت فيه الجرائم المزعومة أو يجري ارتكابها. وأنا على ثقة من إمكانية إيفاد بعثات مستقبلية إلى ليبيا، الأمر الذي سيتيح أملاً متجدداً في إحراز تقدم أسرع في أنشطتنا التحقيقية.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لمكتب المدعي العام الليبي على تيسيره عمل البعثة التي أُرسلت في آذار/مارس وعلى استضافته لفريقي. كما أن الزيارة لم تكن لتتم دون الدعم اللوجستي الذي لا يقدر بثمن من جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولا سيما دعم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البعثة، السيد غسان سلامة، الذي كان لي شرف اللقاء به شخصيا على هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ، الذي عقد في شهر شباط/فبراير.

وأنا في غاية الامتنان له ولموظفيه على دعمهم القيم ومساعدتهم الملموسة. وإنني أتطلع إلى استمرار التعاون البناء مع أولئك الشركاء الرئيسيين في ليبيا.

وبالمثل، أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجلس إلى المزيد من الانخراط مع مكتبي لتحديد المجالات التي يمكن أن نعمل فيها معا للمضي قدما بثالوث السلام والعدالة والاستقرار في ليبيا، في إطار ولاية كل منا وتكاملهما.

وكما يعلم المجلس، لم تنفذ بعد ثلاثة أوامر اعتقال علنية صدرت فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ومؤخرا، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمر اعتقال علني بحق محمود مصطفى بوسيف الورفلي، لدوره المزعوم في ارتكاب سبع عمليات إعدام – أو الأمر بتنفيذها – أدت إلى مقتل ٣٣ شخصا. وقد تم تصوير حالات الإعدام وعرضها على شريط فيديو في وسائط التواصل الاجتماعي.

ويبرهن أمر الاعتقال الصادر في حق السيد الورفلي على التزام مكتبي وقدرته على الاستجابة بسرعة وفعالية للجرائم المزعومة التي ترتكب بصورة متزايدة، بسبب وسائط التواصل الاجتماعي، أمام أعيننا. وقد تمكن المحققون والمدعون العامون الذين يعملون تحت إشرافي من جمع وتحليل الأدلة والتقدم بطلب لإصدار أمر اعتقال، عند وجود أسباب معقولة تبرر ذلك. والتعجيل بإصدارأوامر الاعتقال العلنية يمكن أن يكون أساسيا في الظروف التي قد يتحقق فيها أثر رادع.

بيد أن ذلك الأثر الرادع المنشود محدود الفعالية. ولا يمكن ضمان تحقيق رادع أكبر إلا بإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، حتى يجيبوا على التهم الموجهة ضدهم. فذلك أمر بالغ الأهمية. وتدل قضية السيد الورفلي على الأهمية الحاسمة لإلقاء القبض على الأفراد الخاضعين لأوامر قبض المحكمة الجنائية الدولية وتسليمهم في الوقت المناسب. ومن المؤكد أن المجلس يدرك أنه، على الرغم من خضوع السيد الورفلي لأمر قبض من المحكمة الجنائية الدولية، فإنه لا يزال طليقا، ويبدو أنه واصل العمل كقائد في لواء الصاعقة. وللأسف، هناك الآن ادعاءات موثوقة بأنه ارتكب، في الفترة التي تلت صدور أمر التوقيف، المزيد من جرائم القتل التي يمكن لمكتبي أن يلاحقه عليها قضائيا بوصفها جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي.

وقد طلبت مرارا من السلطات الوطنية الليبية، منذ صدور أمر الاعتقال في العام الماضي، الامتثال لالتزامها واعتقال وتسليم السيد الورفلي للمحكمة الجنائية الدولية. كما طلبت تحديدا من اللواء خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي وقائد السيد الورفلي، التعاون مع السلطات الليبية للتمكن إلقاء القبض عليه وتسليمه. فلا يمكن إيواء أو حماية المتهمين المدانين

من قبل المحكمة الجنائية الدولية بجرائم خطيرة منصوص عليها في نظام روما الأساسي. ويجب أن يعتقلوا وأن يواجهوا العدالة أمام المحكمة حتى يتم إثبات إدانتهم أو براءتهم. والشعب الليبي يستحق أن نجيب عليه. وضحايا الجرائم الفظيعة في ليبيا يستحقون الحصول على العدالة والتأكد من أنها تمت بصورة حقيقية. كما إنني ناشدت جميع الدول، بمن في ذلك أعضاء المجلس، المساعدة في تحقيق إلقاء القبض على السيد الورفلي فورا وتسليمه إلى المحكمة.

وعلى الرغم من ذلك، لم يتم حتى الآن تسليم السيد الورفلي إلى المحكمة. والأمر الأكثر إزعاجا هو أنه، في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، ظهرت صور وتسجيلات فيديو في وسائط التواصل الاجتماعي تبين السيد الورفلي وهو يقتل بوحشية ١٠ أشخاص أمام مسجد بيعة الرضوان في بنغازي. وكان هؤلاء الأشخاص معصوبي الأعين وأيديهم مقيدة وراء ظهورهم أثناء وفاتهم. وأفيد بأن عمل القتل الوحشي ذاك جاء ردا على تفجير بنفس القدر من الوحشية نفذه مجهولون في نفس المسجد في اليوم السابق. وقد أسفر هذان التفجيران عن مقتل ما لا يقل عن ٣٤ شخصا، بمن فيهم أطفال، وجرح أكثر من ٩٠ آخرين. فكل هذه جرائم فظيعة.

وكما أوضحت في بياني العام بشأن التفجيرات التي وقعت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، فإن التفجيرات التي تمت أمام مسجد بيعة الرضوان، فضلا عن إعدام ١٠ أشخاص انتقاما فيما يبدو، تتطلب الإدانة منا جميعا. إنها تتطلب اتخاذ إجراءات لمنع حدوث المزيد من الفظائع التي تودي بحياة المواطنين الليبيين. ويواصل مكتبي مراقبة الحالة المتقلبة في ليبيا عن كثب، بما في ذلك في بنغازي. وإنني لن أتردد في تقديم طلبات جديدة للحصول على أوامر اعتقال فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في بنغازي، حيث توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة قد حدثت، والأدلة تدعم هذا الإجراء.

وقد ادعى الجيش الوطني الليبي أنه يحقق مع السيد الورفلي فيما يتعلق بعملية الإعدامات الأخيرة تلك. وقد صرح الجيش الوطني الليبي علنا، كذلك، في آب/أغسطس ٢٠١٧، بأنه يحقق مع السيد الورفلي على الإعدامات المزعومة المدرجة في أمر القبض الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية. وفي ضوء المزيد من عمليات القتل التي يزعم أن السيد الورفلي قد ارتكبها، التي تم تصويرها وبث في وسائط التواصل الاجتماعي، فإن هذه الادعاءات ببساطة تبدو غير ذات مصداقية.

وقد أعربت، في تقريري إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عن قلقي بأن الإخفاق المستمر في ضمان إلقاء القبض على من تشتبه فيهم المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، يكسب أولئك الذين يرتبكون الجرائم بالفعل جرأة. إن إلقاء القبض على السيد الورفلي وتسليمه فورا الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، ليس فقط ليجيب على الجرائم المزعومة المنسوبة إليه، ولكن كذلك لإرسال رسالة واضحة إلى الجناة المحتملين بأن هذه الجرائم البغيضة لن يتم التسامح معها وستكون هناك عواقب حقيقية على ارتكاب هذه الجرائم.

وأكرر دعوتي إلى المجلس للعمل مع مكتبي وتقديم دعمه في المساعدة على وضع استراتيجيات من أجل القبض على طريدي المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. ومرة أخرى، أناشد جميع الدول، بمن في ذلك أعضاء المجلس، والسلطات الليبية والجيش الوطني الليبي، تيسير إلقاء القبض الفوري على السيد الورفلي وتسليمه إلى المحكمة.

وبالانتقال إلى القضايا الليبية الأخرى، فقد ظهرت تقارير عن مكان وجود سيف الإسلام القذافي في وسائط الإعلام. وهذه التقارير كثيرا ما تحوي روايات متضاربة بشأن ما إذا كان لا يزال محتجزا في ليبيا. وبغض النظر عن حالة احتجاز السيد

القذافي، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا بأن أمر قبض المحكمة الجنائية الدولية في حقه يظل من غير تنفيذ، وأن ليبيا لا تزال ملزمة بتسليمه فورا إلى المحكمة. وأدعو السلطات الليبية إلى أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتسليم السيد القذافي إلى المحكمة، وفقا لالتزامات ليبيا القانونية الدولية، والأحكام الصادرة عن المحكمة والنداءات المتكررة من جانب أعضاء المجلس.

وكذلك لا يزال أمر الاعتقال الصادر في حق السيد التهامي محمد خالد، الرئيس السابق لوكالة الأمن الداخلي الليبي، من دون تنفيذ. وقد صدر ذلك الأمر في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأعلن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مكتبي، بالتعاون مع أجهزة المحكمة الأخرى، لا يزال السيد خالد طليقا. وسيكون من الصعب ضمان تسليمه إلى المحكمة، من دون المساعدة والمعلومات الموثوقة من الدول والأشخاص أو الكيانات الأخرى القادرة على تقديم المساعدة. ومن دون تنفيذ الاعتقالات، فإن قضية العدالة الجنائية الدولية في ليبيا والعلة من صدور القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) في حد ذاتها ستتقوض.

فالتعاون يظل يمثل حجر الزاوية في الإطار القانوني لنظام روما الأساسي والأداء الفعال للمحكمة. وسيواصل مكتبي العمل مع الدول والمنظمات المعنية على تبادل المعلومات، حيثما أمكن، ومساعدة السلطات الوطنية في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية لمرتكبي الجرائم المتعلقة بليبيا.

وقد تم ذلك بروح من التكامل على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، والمتوخى تحديدا بموجب الفقرة ١٠ من المادة ٩٣ من النظام الأساسي. ويتسق ذلك النهج أيضا مع الهدف ٩ من الخطة الاستراتيجية لمكتبي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ووفقا لتعبيرنا فإن الهدف الاستراتيجي ٩ يرمي - بالتعاون مع الجهات القضائية ذات الصلة، وفي احترام تام لولاياتها - إلى وضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمحاكمة بغرض سد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم التي يعاقِب عليها نظام روما الأساسي، والجرائم الخطيرة الأخرى التي تسبب مزيدا من انعدام الأمن في ليبيا.

وقد تم التركيز مؤخرا على الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر والانتهاكات المرتكبة بحق المهاجرين. وتسمح تلك المشاركة ببذل المزيد من الجهود التعاونية الرامية إلى جمع وتحليل المعلومات التي تساعد على تحديد أي الجهات القضائية هي في أفضل وضع يمكّنها من التحقيق في الجرائم المزعومة أو محاكمتها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أمام المجلس لتقديم دعم مكتبي وخبرته إلى الدول والمنظمات العاملة في مجال مكافحة الإجرام في ليبيا وعبر حدودها، حيث يمكن تعزيز علاقة تكافلية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ليبيا، ما يزال مكتبي يتلقى دعما كبيرا من عدد من الدول الأخرى، بما في ذلك إيطاليا وهولندا وتونس والمملكة المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والعديد من المنظمات غير الحكومية. ويعدُّ التعاون من جانب ليبيا والدول الأطراف والدول غير الأطراف، علاوة على الدعم الذي يقدمه المجلس، أمرا حيويا لتحقيق التقدم في القضايا المعروضة على المحكمة ولإحراز تقدم سريع في التحريات الجارية. ويجدر الاقتداء بالجهود التي بذلتها عدة دول ومنظمات بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عكس اتجاه العنف والإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

وبالرغم من أن مكتبي يحرز تقدما ملحوظا، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فقد تفاقمت الحالة الأمنية المزعزعة في ليبيا من جراء استمرار النزاع المسلح بين الميليشيات في أجزاء كثيرة من البلد. وكما أوضحتُ في تقريري الخامس عشر، لا تزال أعمال القتل خارج نطاق القضاء مستمرة، ويرتفع عدد الضحايا المدنيين، بينما يستخدم الاحتجاز التعسفي للأفراد بشكل منتظم ويتعرضون في كثير من الأحيان لانتهاكات خطيرة

لحقوقهم الإنسانية. ويساورني القلق أيضا إزاء الأعداد الكبيرة من المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز – سواء كانت تديرها السلطات الوطنية أو المليشيات. وتفيد التقارير عن قتل المهاجرين وتعرُّضهم للانتهاكات أو سوء المعاملة أو الإيذاء أثناء الاحتجاز أو العبور.

وما زلت أشعر ببالغ القلق أيضا مما تحمله التقارير عن مزادات بيع الرقيق في ليبيا. ويعتبر حدوث هذه الأفعال البغيضة في القرن الحادي والعشرين إهانة لذكرى ضحايا العبودية في الماضي وتعديا على وحدة البشرية والتقدم التاريخي المحرز للقضاء على هذه الأفعال الوحشية. وأكرر التأكيد أن مكتبي سيواصل متابعة الحالة في ليبيا عن كثب ولا تزال التحقيقات التي نجريها بشأنها مستمرة. وأود الاستفادة من هذه المناسبة أيضا للقول بأننا نتوقع أن نكون في وضع يمكّننا من تقديم طلبات لأوامر بإلقاء القبض على المشتبه فيهم الآخرين في المستقبل القريب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على النداء الذي وجهته إلى مجلس الأمن لإبداء التزامه بالسعي إلى تحقيق العدالة في ليبيا عبر الوفاء بمسؤوليته في تيسير توفير الدعم المالي على النحو المتوخى بموجب المادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي، فضلا عن تقديم الدعم العملي إلى مكتبي. وتشتد الحاجة إلى هذا الدعم الآن أكثر من ذي قبل، حيث يواصل مكتبي المضي قدما في مهمته الصعبة المتمثلة في تنفيذ الولاية المنوطة به بموجب نظام روما الأساسي، التي أنشأها المجلس باتخاذه القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) قبل سبع سنوات تقريبا.

وتشمل تلك المسؤولية تعزيز سلطة المجلس الفريدة بموجب القانون الدولي لكفالة تنفيذ قرارات المحكمة في الوقت المناسب، وخاصة تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض. وسيظل السعي لتحقيق العدالة في ليبيا لضحايا الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي من أولويات مكتبي. ولا نزال عاقدين العزم على الاضطلاع بالمسؤولية التي عهد بها المجلس إلى مكتبي، مسترشدين في ذلك بنظام روما الأساسي. وسيضطلع مكتبي بدوره، إلا أن عملنا وحده لا يكفي. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن نشر ثقافة المساءلة عن الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي في ليبيا وردع ارتكاب الجرائم في المستقبل. ونعلم جميعا العواقب المأساوية التي ستترتب عن التقاعس عن القيام بذلك. وأعوّل على دعم المجلس، وأشكر الأعضاء على منحنا الوقت والاهتمام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها.

لقد أحطنا علما بالتقرير الخامس عشر للمدعية العامة وأحدث المعلومات عن الأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا، التي تبين أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، للأسف. ووفقا للتقرير، تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر – من توثيق وقوع ٢٤٨ من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وذلك ارتفاع حاد في هذه الخسائر بالمقارنة مع الأشهر السابقة. وقد تسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب وإطلاق النار والقصف في وقوع عدد كبير من تلك الخسائر.

وأدى استمرار عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الحالة الأمنية وانعدام سيادة القانون إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما تزال الحالة الأمنية والسياسية الحالية في ليبيا تهيئ مرتعا خصبا لتزايد إفلات الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة من العقاب. وفي ذلك

الصدد، تدين كازاخستان بشدة الهجوم الذي شُن في ٢ أيار/مايو على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية في طرابلس، الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنه. وتجب مساءلة منفذي ذلك الهجوم الشائن.

ونشعر ببالغ الجزع إزاء التقارير التي تفيد عن وقوع جرائم خطيرة مزعومة باختطاف الأفراد العسكريين وممثلي المجتمع المدني والخصوم السياسيين أو أفراد أسرهم ثم إعدامهم لاحقا. ونشعر بالقلق أيضا إزاء معاناة مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين في ليبيا من الانتهاكات والاتجار والاحتجاز في ظروف غير إنسانية.

وأخيرا، ترى كازاخستان أن وجود حكومة فعالة وذات مصداقية أمر حاسم لتعزيز التزام ليبيا وقدرتها على استعادة سيادة القانون وتعزيزه، والتصدي للإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان الأساسية وإحقاق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة. تحقيقا لتلك الغاية، فإن دعم المجتمع الدولي لليبيا لا يزال ضروريا لاستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد. ويتطلب تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن على هذا النحو توحيد وإعادة بناء جميع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك السلطات السياسية وقوات الأمن والدفاع. ولا شك أن للأمم المتحدة وبعثتها للدعم في ليبيا دورا رئيسيا تضطلعان به في تلك العملية.

السيدة ديكسن (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها الخامس عشر الواضح والموجز، فضلا عن الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن اليوم. ويكتسي تركيز المحكمة الجنائية الدولية وجهودها في ليبيا أهمية بالغة في التصدي للإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي. وتحظى أعمال المحكمة بالدعم الكامل من جانب المملكة المتحدة.

ويبيِّن أحدث تقرير للمدعية العامة السبب وراء أن الحالة في ليبيا لا تزال تبعث على القلق العميق. ولم يؤد استمرار الانقسامات السياسية في ليبيا إلا لتحقيق مصالح بعض الجماعات المسلحة العازمة على الإجرام. فقد هيأت تلك الجماعات بيئة من الفوضى والترهيب والذعر. ويؤكد ذلك الوضع الحاجة الملحّة للخروج من المأزق السياسي وتحقيق السلام في ليبيا ولشعبها. ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع الأطراف بحسن نية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

وتجب علينا كفالة عدم إفلات أولئك الذين ارتكبوا الجرائم ويواصلون انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك أعمال القتل غير المشروع من العدالة على جرائمهم. وما برحت المملكة المتحدة تؤيد بقوة القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز المساءلة. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية على نحو متواز. وتكرر المملكة المتحدة أيضا دعوة جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بإلقاء القبض على محمود الورفلي، وضمان التحقيق مع جميع مرتكبي الأفعال التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومساءلتهم، بغض النظر عن الأطراف أو الجهات التي يناصرونها.

لا بدّ من وضع حد للدورة الحالية من العنف والإفلات من العقاب.

وقد كانت البعثة الأخيرة التي قام بها مكتب المدعية العامة إلى ليبيا خطوة هامة في تعزيز تركيز التدقيق على أولئك الذين يتصرفون في ظل الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحّب بتعاون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المدعي العام في طرابلس مع البعثة الزائرة. وفي أعقاب التقارير عن سوء المعاملة المفزع بل حتى استرقاق المهاجرين، نرحّب أيضاً بعمل مكتب المدعية العامة مع الدول الأعضاء والسلطات الوطنية والسلطات القضائية والمؤسسات الأوروبية المعنية ومكتب المدعي العام الليبي

للتحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها. وفي الوقت نفسه، نقدّر القيود المتعلقة بالموارد التي تعمل المدعية العامة بموجبها فيما يتعلق بتلك التحقيقات.

ونعرب عن امتناننا للمعلومات المستكملة التي قدمتها المدعية العامة في قضايا سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي والتهامي محمد خالد. ونؤيد تأييداً تاماً دعوة المحكمة إلى التعاون من أعضاء المجلس وليبيا وجميع الدول فيما يتعلق بالأفراد الذين ما زالوا طلقاء وهم متهمون بارتكاب جرائم حرب مزعومة وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا في ٢٠١١. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة بالعمل على مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى إرساء دعائم سيادة القانون في ليبيا. وسنواصل العمل مع ليبيا، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، لتزويدها بالدعم الذي تحتاجه لمواجهة التحديات التي تواجهها. وفي الوقت نفسه، ستواصل المملكة المتحدة، بوصفها من المؤيدين تأييدا قويا ومبدئيا للمحكمة الجنائية الدولية، تقديم دعمها الكامل إلى المدعية العامة والفريق العامل معها.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولاً وقبل كل شيء أن أتمنى لزملائنا يوم نصر سعيداً، وهو الذي كان بداية تأسيس منظمتنا قبل ٧٣ سنة خلت.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، لا تزال الحالة في ليبيا معقدة. ونرى أن السبيل إلى المصالحة الوطنية واستعادة وحدة البلد ومؤسسات الدولة يكمن في حوار واسع النطاق فيما بين الأطراف الليبية. وتؤيد روسيا الجهود الرامية إلى تعزيز العملية السياسية، التي ينبغي تنسيقها تحت رعاية الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في تنفيذ خطة العمل بشأن ليبيا التي وضعت من خلال الأمم المتحدة تنفيذاً فعالاً.

ونحيط علماً بالتقرير الخامس عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا، فضلاً عن حقيقة أن أعضاء مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد زاروا ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإجراء أنشطة التحقيق للمرة الأولى منذ خمس سنوات. وهذا في الواقع أبرز الحالات المذكورة في التقرير. ولم تكن هناك، لولا ذلك، أي تغييرات جوهرية، للأسف. ولا يزال عمل المحكمة الجنائية الدولية انتقائياً في نهجه. وكل مذكرة توقيف صدرت كانت تستهدف أشخاصاً من الدائرة المحيطة بمعمر القذافي. ولم يجر فتح أي من القضايا التي تتناول الجرائم المزعوم ارتكابها من جانب المتمردين والإرهابيين حتى الآن. لقد نأت المحكمة الجنائية الدولية منذ وقت طويل بنفسها عن التحقيق في القضايا المتصلة بالخسائر بين المدنيين الناجمة عن غارات منظمة حلف شمال الأطلسي. وتواصل المحكمة القلق إزاء عمليات الجيش في منطقة درنة، ولكن ولسبب ما لم تذكر المدعية العامة شيئاً عن المجاهدين، الذين أخذوا السكان المحليين كرهائن لجميع الأغراض العملية.

ويوجّه التقرير الانتباه مرة أخرى إلى الحالة المأساوية للاجئين والمهاجرين في ليبيا. وما من شك في أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمكافحة الشبكات الإجرامية التي ترتبط بالهجرة غير المشروعة عبر ليبيا. ونحن نتفق تماماً مع ذلك، ولكن ينبغي تناول تلك الحالة بصورة شاملة، بما في ذلك عن طريق تحديد مشتري السلع البشرية في بلدان المقصد التي تستقبل المهاجرين.

ونرى مرة أخرى أن هذا التقرير يحاول تقديم الملف الليبي كنوع من العبء المفروض على المحكمة من جانب مجلس الأمن. ونعتقد أنه بموقف مثل ذلك، فلا طائل من الاستعانة بخدمات المحكمة. لقد عقد وفدنا العزم على القيام بكل ما هو ضروري لتمكين أعضاء المجلس من تجنب تكرار التجربة الفاشلة لإحالة قضايا مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد جلسة الإحاطة الإعلامية هذه التي قدمتها المدعية العامة فاتو بنسودة.

وتشير بيرو مع بالغ القلق إلى استمرار أعمال العنف والحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في ليبيا، التي أدت إلى أزمة إنسانية خطيرة، مع وجود أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً والعديد من الاتهامات بارتكاب جرائم فظيعة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن، تمشياً مع مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية الحالات التي يجب فيها ضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة، وبالتالي فإننا نؤيد العمل الذي تقوم به المحكمة في ليبيا. ومن الواضح أن الأمر معقّد ويتطلّب التعاون الكامل من جانب جميع الدول، بما في ذلك السلطات المحلية. وبناء على ذلك، وعلى الرغم من أننا نسلّم بالجهود التي يبذلها مكتب النائب العام الليبي، ينبغي لنا أن نذكّر السلطات الليبية بواجبها في تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة.

ونعتقد أيضاً أنه على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية تؤدّي دوراً أساسياً في ضمان ألا يُفلت مرتكبو أخطر الجرائم من العقاب، فإن ولايتها القضائية تكمّل مسؤولية كل دولة عن حماية شعبها. ويشمل ذلك الالتزام بالتحري عن المسؤولين عن هذه الجرائم الوحشية وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم. وفي هذا الصدد، يجب أن ينظر إلى تعاون السلطات مع المحكمة، إضافة إلى كونه التزاماً قانونياً، بوصفه فرصة لتعزيز العدالة وسيادة القانون في المجالات المحلية والدولية. وهذا يعني وضع المزيد من الثقة في المؤسسات القانونية والردع الفعال. إن الثقة في نظام العدالة والقدرة على التنبؤ باستجابته للجرائم الفظيعة هو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة لبلد مثل ليبيا، متضرر من النزاعات والإرهاب الذي ترتكبه التنظيمات - مثل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له وبوكو حرام - التي تتحكم في أجزاء من ليبيا ويُدّعى أنها ضالعة في تهريب المهاجرين.

وتعتقد بيرو أن من الضروري المضي قدماً في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن عملية سياسية شاملة للجميع في ليبيا في أقرب وقت ممكن. وفي المستقبل القريب، يعني هذا إنهاء دوامة العنف الحالية والعمل على تدابير ملموسة ترمي إلى توفير الحماية الفعلية للسكان، ولا سيما السكان المدنيين، فضلاً عن التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونعتقد أن هذا العمل يجب أن يستند إلى مناقشات بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، وكذلك من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا طوال هذه العملية. ولا بدّ من أن يسود بين الأطراف حُسن النية وروح التفاهم المتبادل واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، أود أن أسلّط الضوء على عمل الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد غسّان سلامة، فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والدعم المقدم من جانبه في آذار/مارس الذي مكّن مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من القيام بأول زيارة له إلى البلد منذ عام ٢٠١٢.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية بشأن عمل مكتبها عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لتحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في ليبيا.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل في هذه الإحاطات، يجب إخضاع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال ثورة ٢٠١١ للمساءلة.

أحال مجلس الأمن بالإجماع الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لضمان أن الفظائع التي ارتكبها نظام القذافي لن تمر بدون عقاب وأن أولئك الضحايا سيحصلون على قدر من العدالة.

واليوم نؤكد من جديد مطالبتنا بالمساءلة. لقد دعونا إلى إحضار سيف الإسلام القذافي إلى لاهاي لمحاكمته على الجرائم

المرتكبة ضد الإنسانية وقتل واضطهاد مئات المدنيين في عام ٢٠١١. ونلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أيضا أمرا بالقبض على التهامي محمد خالد، الرئيس السابق لوكالة الأمن الداخلي الشهيرة في ليبيا، فيما يتصل بادعاءات التعذيب وغيره من الجرائم الخطيرة ضد الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم أعداء نظام القذافي.

أنتقل إلى أحداث في الآونة الأخيرة، ما زال بالغ القلق يساور الولايات المتحدة إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا. وقد لاحظنا إصدار المحكمة الجنائية الدولية لأمر باعتقال الرائد الورفلي، المتهم بارتكاب أعمال قتل غير مشروع. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء هذه المزاعم ونكرر دعوتنا السلطات الليبية المختصة لأن تكفل مساءلة الورفلي عن الجرائم المزعومة، وفقا للقانون الدولي.

كما نشعر بالفزع إزاء التقارير المروعة التي تفيد بالاتجار بالبشر في سوق مزعوم للرقيق في ليبيا. ونشيد بإدانة حكومة الوفاق الوطني للرق ونرحب بالتحقيقات الجارية في التقارير المتعلقة بإساءة معاملة المهاجرين. ونحض حكومة الوفاق الوطني على تسريع جهودها الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك وأن تتعاون تعاونا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لمساعدة المهاجرين وتحسين ظروفهم المعيشية.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود الجارية الرامية إلى تحديد وتسمية الأفراد والكيانات التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا، بما في ذلك من خلال ارتكاب تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبصفة خاصة، فإن تحديد الضالعين في تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر جزء هام من الجهود الدولية لتعزيز المساءلة في ليبيا. ولمواجهة تلك الانتهاكات وغيرها في الأجل الطويل، يجب على ليبيا أن تتغلب أولا على المأزق السياسي من أجل تحقيق الاستقرار وتفعيل حكومة موحدة قادرة على إنهاء الإفلات من العقاب وهزيمة الإرهاب والحفاظ على سيادة القانون وتوفير الأمن والرخاء لجميع الليبيين.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نواصل دعم الممثل الخاص للأمم المتحدة سلامة فيما يعمل على تعزيز المصالحة السياسية ومساعدة ليبيا على التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية العام تتسم بالمصداقية وتجرى بطريقة سلمية. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك من خلال عمل واهتمام مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، من أجل تحقيق السلام والرخاء في ليبيا.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن شواغل الولايات المتحدة بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، بما في ذلك اعتراضنا المبدئي والمستمر على اضطلاع المحكمة بأي تحقيق أو غيره من الأنشطة فيما يتعلق بأفراد الولايات المتحدة بدون موافقة الولايات المتحدة أو إحالة من مجلس الأمن.

السيد الفصام (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها القيمة والوافية حول مضمون التقرير الخامس عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). إن دولة الكويت ترحب بالجهود التي تبذلها المحكمة لضمان تحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب، وفقا للقانون الدولي، في ظل الأوضاع الصعبة التي تواجه ليبيا. ونشيد بالتقدم المحرز من قبل مكتب الإدعاء العام في ظل التحديات الأمنية التي تقف حجر عثرة أمام مساعي المكتب في تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه لرصد وتقديم مرتكبي الانتهاكات والجرائم إلى العدالة، في ظل انتشار السلاح والمجموعات الإرهابية والمليشيات التي طال أذاها الشعب الليبي.

ونشارك هنا السيدة بنسودة قلقها من تنامي حدة النزاعات المسلحة في الآونة الأخيرة في كل من طرابلس وبنغازي وسبها ودرنة. كما نعرب عن قلقنا لما ورد في تقرير المدعية العامة حول حصولها على معلومات تدعي وجود جرائم متصلة باختطاف وإعدام أفراد عسكريين ومن المجتمع المدني ومن الأحزاب السياسية المتنافسة، والتي طالت عميد بلدية مصراتة، السيد محمد اشتيوي، إلى جانب الجرائم التي يتعرض لها المهاجرون. وتعد جميعها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، ونجدد إدانتنا لها وبأشد العبارات.

وفي هذا الخصوص، فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق السلطات الليبية لتحقيق العدالة على كافة الأراضي الليبية عبر ممارسة سيادتها ولايتها القضائية، حيث يتعين على المحكمة مراعاة الاختصاص القضائي الجنائي الوطني في ليبيا حيال القضايا التي تنظر فيها المحاكم الليبية من باب تحقيق التكامل المرجو بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، لكونها محكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية بموجب الأولى من نظام روما الأساسي.

ونشيد، هنا، بالتعاون المهم الذي تقدمه السلطات الليبية للمحكمة وللمدعية العامة على هذا الصعيد بما يتماشى مع مقتضيات القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). كما تؤكد دولة الكويت على أهمية مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم للحكومة الليبية لتمكينها من بلورة استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم البشعة التي ترتكب في ليبيا وتقديم المساعدة اللازمة إلى السلطات الليبية بما يمكنها من إنفاذ العدالة وإرساء سيادة القانون وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت الذي تدرك فيه دولة الكويت حجم التحديات الأمنية في ليبيا، والتي تؤثر بدورها على دور خبراء المحكمة في إجراء التحقيقات اللازمة، نرحب بالزيارة الميدانية التي قام بها فريق من مكتب المدعية العامة إلى ليبيا في آذار/مارس، وذلك بعد انقطاع دام أكثر من خمس سنوات. كما نثمن الدعم المقدم من السلطات الليبية المعنية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ذلك التعاون، الذي لا شك في أنه سيزيد من فعالية التحقيقات التي يجريها مكتب المدعية العامة بغية تطبيق الولاية المنوطة به.

وختاما، أجدد الإعراب عن تقديرنا للعمل الهام الذي تقوم به المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، ومكتبها من أجل تنفيذ ولايتها للتحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا. ونؤكد هنا على ضرورة استمرار دعم المجلس لهذه الجهود.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على جهودها وشجاعتها في الاضطلاع بواجباتها، وكذلك على الإحاطة الممتازة التي قدمتها إلى مجلس الأمن حول التقرير الخامس عشر عن الحالة في ليبيا.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدين بشدة الهجوم الإرهابي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس في ٢ أيار/مايو، والذي قتل فيه حوالي ١٥ شخصا وجرح آخرون، من بينهم موظفون في المفوضية وضباط شرطة.

وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بخالص التعازي إلى الشعب الليبي وإلى أسر الضحايا.

ومن الواضح أنه على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعض الجهات الفاعلة المحلية التي تعمل من أجل المصالحة، فإن الحالة الأمنية في ليبيا ما زالت خطيرة وغير مستقرة. ويؤدي ذلك إلى استمرار الاشتباكات المسلحة فيما بين مختلف الفصائل المتورطة في النزاع، مما يضيف إلى مناخ الإفلات من العقاب، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي الواسع الانتشار والاتجار بالأشخاص، وبيع المهاجرين والانتهاكات المستمرة لحقوق

الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكل ذلك يثير شواغل خطيرة بسبب الخطر الذي يتهدد السلام والأمن في البلد وفيما وراء حدودها. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التعاون بحسن نية مع المحكمة الجنائية الدولية وإلى مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الوباء من الجرائم. كما أننا ندعو بقوة مختلف الفصائل في النزاع إلى وضع حد فورا لهذه الحالة الخطيرة.

تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن قلقها العميق إزاء الوضع السائد في ليبيا، كما تم تفصيله وتبيانه في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بنسودة. وينبغي أن أشير إلى أن للحالة في ليبيا آثارا خطيرة، ليس فقط على منطقة الساحل والصحراء برمتها. ولكن أيضا على مناطق أخرى من أفريقيا، مع ما يترتب على ذلك من الموجة المتصاعدة من النشاط الإرهابي والمحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار. ولذلك، من الواضح أنه إذا لم يتم إيجاد حل جذري للحالة في ليبيا، فإن جميع الجهود المبذولة للتصدي للأعمال الإرهابية في بلدان غرب أفريقيا ووسطها ستكون بلا جدوى لأن الأسباب الجذرية للشرور التي تؤثر على بلدان هذه المناطق يمكن أن موجودة في ليبيا بسبب الدعم المقدم إلى جماعات إرهابية مثل تنظيم بوكو حرام وغيرها من العصابات الإجرامية الليبية. ولهذا السبب، فإن حكومة بلدي تناشد المجتمع الدولي أن يدعم بقوة السيدة بنسودة في وضع حد للإفلات من العقاب السائد في ليبيا. كما أننا ندين مرة أخرى بشدة جميع الأنشطة الإجرامية التي تحدث في هذا البلد الشقيق.

وفي الختام، نرحب بعمل المحكمة عن طريق المدعية العامة ومكتبها رغم الصعوبات التي تواجهه، ونقدره أيما تقدير. ونشكرها على الجهود الرامية إلى استعادة العدالة في ليبيا. نعرب أيضا عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على دعمها للسيدة بنسودة وتعاونها معها. كما نعرب عن التقدير لمكتب المدعي العام الليبي على تيسير بعثتها في آذار/مارس.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيدة بنسودة على تقريرها الخطي عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وكذلك على إحاطتها الإعلامية.

إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف في ليبيا لا تزال تبعث على القلق. لقد أدت دوامة العنف إلى مقتل وإصابة المدنيين، فضلا عن تدمير المرافق المدنية. ويستمر الخطف والتعذيب والقتل والاحتجاز التعسفي بدون هوادة وبإحساس بالإفلات من العقاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات المسلحة غير القانونية والاتجار بالبشر لا تزال قائمة، في حين تواصل العصابات الإجرامية ارتكاب الجرائم والاستغلال، مما يؤدي إلى تفاقم المناخ العام للخروج على القانون، فضلا عن ضعف المؤسسات القضائية. وتواصل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، شن الهجمات. وهذا المناخ من العنف وانعدام الأمن يعيق قدرة الضحايا على التماس الحماية والعدالة. وندين أي عنف ضد المدنيين أو المنشآت المدنية، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الأخير على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا وتعاطفنا مع شعب ليبيا وحكومتها. ويتحمل المدنيون، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين، وطأة العنف ويعانون معاناة الشديدة. يجب أن يتوقف ألم الليبيين. وينبغي إنهاء الشعور المستمر بالإفلات من العقاب. ومن المهم أن يعمل المجتمع الدولي معا على دعم الليبيين من أجل إنهاء الحالة الراهنة من الخوف وعدم اليقين. ولا بد من محاسبة جميع الجهات الفاعلة التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات، وتقديمهم إلى العدالة. نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إنهاء الشعور السائد بالإفلات من العقاب عن طريق الآليات المناسبة التي تحترم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

وينبغي تذكير جميع الأطراف الليبية أن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية هي مسؤوليتهم.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية لاتخاذ كافة التدابير الملائمة لاستعادة السلام والأمن تقع على عاتق الليبيين أنفسهم، فإن للمجتمع الدولي دورا هاما يقوم به لدعم جهودهم. وفي هذا الصدد، لا بد من مواصلة بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة في ليبيا، ولا سيما السلطة القضائية وهيئات إنفاذ القانون، بهدف كفالة سيادة القانون. كما ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم شامل يرتكز على استراتيجية طويلة الأمد لبناء مؤسسات الدولة من شأنها أن تعزز بيئة من السلام والأمن والاستقرار.

ونحن مقتنعون بأن انتهاكات حقوق الإنسان بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع لا يمكن معالجتها على نحو مستدام إلا حينما تتوصل جميع الأطراف الفاعلة السياسية الليبية إلى حل سياسي دائم للأزمة التي طال أمدها. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على دعمنا لمواصلة الجهود الدبلوماسية من جانب الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة. ونعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود الدولية المنسقة والمتكاملة من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة. كما ينبغي زيادة تشجيع عملية المصالحة من أجل تعزيز العملية السياسية، بالإضافة إلى معالجة مظالم المجتمع بطريقة يمكنها إعادة بناء النسيج الاجتماعي والثقة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن العملية السياسية الشاملة هي وحدها القادرة على معالجة الأزمة المتعددة الأوجه في ليبيا، وضمان سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الليبيين على مواصلة العمل معا بروح من التوافق، على مواصلة المشاركة في العملية السياسية النهائية الواردة في خطة العمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تيسير تنفيذها بالكامل. وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، توجيه رسالة قوية وموحدة للضغط على جميع الأطراف لوقف العنف والدخول في حوار سياسي جامع ومتواصل.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي هذا العام، تود فرنسا الاعتراف بمساهمة المحكمة الجنائية الدولية في قمع أخطر الجرائم. تقع على عاتقنا، كأعضاء في مجلس الأمن ملتزمين بمقتضيات العدالة التي تدعو إلى دعم المحكمة، التي على رغم من أنها لم تصل بعد إلى كامل إمكاناتها، فقد أسهمت إسهاما لا يمكن إنكاره في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا هو الحال في ليبيا، وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا للمدعية العامة بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتلاحظ فرنسا مع الارتياح الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة من أجل إجراء تحقيقاته في ظل ظروف صعبة. إن البعثة إلى طرابلس التي جرت في آذار/مارس بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والأولى لمكتب المدعية العام في غضون خمس سنوات، قد شكلت تقدما، كما قالت السيدة بنسودة في وقت سابق من هذا الصباح.

وبالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه الشعب الليبي، فإن دعم مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يكتسي أهمية بالغة. ونرحب بالتعبئة الشخصية التي يقوم بها الأمين العام وبالمساهمة القيمة التي يقدمها ممثله الخاص، السيد غسان سلامه. إن فرنسا تؤيده تأييدا كاملا.

واليوم، من الضروري أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة الليبية التزاما حقيقيا بتنفيذ خطة عمل الممثل الخاص. وكما أشار المجلس إلى ذلك مرارا وتكرارا، فإن اتفاق الصخيرات هو الإطار

الصحيح والشرعي الوحيد في جميع مراحل العملية الانتقالية. وفي أعقاب الخطوات الإيجابية الأولية في العملية السياسية، مثل المشاورات بين المجلسين، التي أطلقت زخما جديدا من أجل الحوار، يجب علينا الآن أن نمضي قدما. ويجب على جميع الجهات الفاعلة بأن تظل ملتزمة بالمؤتمر الوطني والانتخابات العامة في عام ٢٠١٨. وإجراء عملية انتخابية موثوقة وشفافة وديمقراطية سيكون خطوة أساسية في العملية الانتقالية.

وكما نعلم، لا يزال هناك العديد من العقبات السياسية والقانونية والأمنية. والحالة في الميدان ما زالت متقلبة للغاية، كما تجلى ذلك في الهجوم الجبان الذي وقع في الأسبوع الماضي، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنه، ضد مقر اللجنة الانتخابية الوطنية العليا الليبية في طرابلس، والذي ندينه بشدة. ولذلك السبب يظل بناء هيكل أمني وطني موحد تحت إشراف السلطات المدنية أولوية. والوضع الراهن غير مقبول. لقد أبان الشعب الليبي عن رغبته في العودة إلى الشرعية الديمقراطية في ليبيا من خلال التسجيل بأعداد كبيرة في القوائم الانتخابية منذ بداية العام.

وبالإضافة إلى تلك الملاحظات العامة، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات محددة عن أعمال مكتب المدعية العامة.

أولا، أود أن أذكر مرة أخرى بأن التحقيقات الجارية التي يقوم بها المكتب تتطلب التعاون الكامل والتام من جانب جميع أصحاب المصلحة. ولا بد من تعاون السلطات الليبية مع المحكمة لكي يتسنى لها الاضطلاع على نحو كامل بعملها وفقا للولاية المسندة إليها بموجب نظام روما الأساسي ومن قبل مجلس الأمن. ومن الضروري تعزيز التعاون فيما بين جميع الدول المعنية – سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو غير أطراف فيه – وذلك لتوفير الدعم الطويل الأجل الذي يحتاجه مكتب المدعية العامة من أجل إنجاز عمله. وفي هذا الصدد، فإن تعاون السلطات التونسية والإيطالية والهولندية والبريطانية والإنتربول محمود على نحو خاص. كما أن إسهام المنظمات غير الحكومية قيم وينبغي تشجيعه.

وعلى غرار السيدة بنسودة، أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للدعم والتعاون اللذين قدمتهما البعثة والمدعي العام الليبي إلى مكتب المدعية العامة. وتشيد فرنسا على وجه الخصوص بالحوار المباشر الذي بدأ في شباط/فبراير الماضي بين الممثل الخاص والمدعية العامة على هامش مؤتمر ميونيخ الأمني.

ثانيا، فيما يتعلق بفروع التقرير عن التحقيقات الجارية، تأسف فرنسا لعدم التمكن حتى الآن من تنفيذ مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة ضد السيد الورفلي في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بأن السيد الورفلي ليس طليقا فحسب ولكنه لا يزال يعمل كقائد للواء سيقا التابع للجيش الوطني الليبي، وشارك في عمليات قتل أخرى منذ إصدار أمر إلقاء القبض عليه.

وفرنسا تحث مرة أخرى الجيش الوطني الليبي بنقل السيد الورفلي إلى السلطات الليبية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لها تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقا لالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وسيكون ذلك مؤشرا هاما على العدالة النزيهة في ليبيا. وتكرر فرنسا أيضا دعوتها إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية حتى يتم تسليم سيف الإسلام القذافي والتهامي محمد خالد إلى المحكمة دون تأخير.

ثالثا، ترحب فرنسا باستمرار اهتمام مكتب المدعية العامة بالجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ بارتياح التعاون الذي بدأ مع المدعي العام الليبي بغية مكافحة الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ومن المشجع أن نقرأ في التقرير أن المدعي العام الليبي قد أصدر عددا كبيرا من الأوامر بإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم. وقد ذكر مجلس الأمن

مرارا وتكرارا بأهمية محاكمة مرتكبي هذه الأعمال ومساءلتهم. كما يجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته من خلال فرض جزاءات فردية ضد الضالعين في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، في إطار النظام القائم لجزاءات الأمم المتحدة. وستواصل فرنسا تعبئة شركائها في هذا الصدد. وستواصل فرنسا أيضا مكافحة شبكات التهريب ونموذجها الاقتصادي في ليبيا والمنطقة، في إطار البيان المشترك الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ المعنون ''مواجهة تحدي الهجرة واللجوء''.

إن الحالة في ليبيا تسلط الضوء مرة أخرى على الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب وعدم الاستقرار. وهذا الواقع يلزمنا بالتصدي للتحديات التي تواجهنا في ليبيا. ولا يمكن التغلب على تلك التحديات بدون المساعدة الفعالة من جانب المحكمة ودعم مجلس الأمن.

السيدة شولغين نويني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، كما هو الحال دائما، إلى مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد، كما قالت وزيرة الخارجية لدينا، السيدة مارغوت فالستروم، إدانتنا للهجوم الذي وقع في ٢ أيار/مايو ضد اللجنة الانتخابية الوطنية العليا الليبية. ونكرر تأييدنا الثابت للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا والجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سلامه.

لقد حدثت تطورات إيجابية بشأن هذه المسألة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها المدعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8091). وتشمل تلك التطورات زيارة قام بها مكتب المدعية العامة إلى ليبيا في آذار/مارس. ونحن نقدر الدعم المقدم إلى مكتب المدعية العامة من جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص سلامه، فضلا عن مكتب المدعي العام الليبي. فالتعاون المستمر من أجل دعم المزيد من أنشطة التحقيق في ليبيا أمر أساسي وينبغي مواصلته.

ونشعر بالأسف العميق لأن جميع مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بليبيا ما زالت معلقة، ولعدم تليم أي من المشتبه فيهم إلى المحكمة منذ إحاطتنا الإعلامية السابقة قبل ستة أشهر. ونلاحظ أن الإنتربول قد أصدر الآن نشرة حمراء بشأن محمود الورفلي. ونؤيد الدعوة التي وجهتها المحكمة إلى ليبيا للتعاون مع مكتب المدعية العامة والقيام فورا باعتقال وتسليم المشتبه فيهم. ومن الضروري أن نمنع ارتكاب المزيد من الجرائم. وبكفالة مساءلة الجناة سنشدد على أن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ليبيا لن يتم التسامح معه.

إن التعاون مع مكتب المدعي العام الليبي، والسلطات الليبية، والدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميع الكيانات الأخرى ذات الصلة أمر بالغ الأهمية من أجل مساعدة مكتب المدعية العامة في الاضطلاع بولايته. ومن واجب ليبيا وجميع الدول الأطراف أن تتعاون مع المحكمة ومكتب المدعية العامة.

والجهود التي بذلتها المدعية العامة لدمج منظور جنساني في جميع تحقيقات وتقارير مكتبها تستحق الثناء. ونلاحظ أن المنظور الجنساني لم يدرج في التقرير الأخير. ونود أن نشدد على أهمية أن يتم النظر في إدراجه في التقارير المقبلة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المكتب للتحقيق في الحالات والقضايا الجارية ومتابعة الحالة الراهنة في جميع أنحاء ليبيا عن كثب. وهذا العمل حاسم وضروري، لأن الحالة ما زالت متقلبة وغير آمنة. والتقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يجب التحقيق فيها، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

بما في ذلك ما يتعلق بحالة المهاجرين. وكما أشارت إلى ذلك المدعية العامة، هناك تقارير مثيرة للقلق عن استمرار مزادات النخاسة في ليبيا. ويجب إجراء تحقيق كامل في تلك التقارير. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام الليبي لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المتصلة بالمهاجرين، فضلا عن المشاركة النشطة، في روح من التكامل، لمكتب المدعية العامة مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة. ونؤيد أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولكي ينجح مكتب المدعية العامة في الاضطلاع بمهامه، بما في ذلك المهام التي يقوم بها بطلب من قبل مجلس الأمن، فإن يحتاج لدعمنا الكامل – الدعم السياسي والمالي على حد سواء. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى توفير التمويل المالي الكافي لعمل المكتب بشأن الحالة في ليبيا.

وفي الختام، نؤكد من جديد تقديرنا الصادق للعمل القيم والجهود الدؤوبة التي تبذلها المحكمة وموظفوها في جميع الأجهزة. فعمل مكتب المدعية العامة لا تزال يسهم إسهاما كبيرا في مساءلة الجناة وإحقاق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي.

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها. ونعرب عن دعمنا الكامل لها ولفريقها على عملهما الهام.

يرحب وفد بلدي بالتقرير المقدم من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، ونحن نؤيد بقوة العمل الهام الذي تقوم به هي وفريقها. كما أننا نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠١١، عملا بالإحالة الواردة بهذا الخصوص في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونكرر التأكيد على أن التنفيذ الفعال يتوقف على التعاون الكامل من جميع الجهات الفاعلة في الأراضي الليبية والمجتمع الدولي بصفة عامة. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة الوفاق الوطني الليبية والأطراف المعنية وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية إلى بذل كل ما في وسعها للتعاون حتى يتسنى لمكتب المدعي العام الاضطلاع بأعمال التحقيق. كما نؤكد مجددا على أنه لتفادي الإفلات من العقاب، تتحمل جميع الدول، سواء كانت أطرافا أو غير أطراف في نظام روما الأساسي، المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراءات والمساعدة في تيسير التحقيقات التي تجريها المحكمة.

ونحيط علما على النحو الواجب بالتقرير الذي يعرض أنشطة مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعرب عن بالغ القلق إزاء الحوادث والمخالفات التي تحيط بقضية محمود الورفلي، الصادر بحقه مذكرة توقيف عن المحكمة الجنائية الدولية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، والذي تم، وفقا لتقارير الجيش الوطني الليبي، إلقاء القبض عليه وإخضاعه للتحقيق بمعرفة المدعي العام العسكري. ومع ذلك، فإن تقرير المدعية العامة يشير إلى أن السيد الورفلي واصل القيام بمهام آمر ''محاور الصاعقة'' في الجيش الوطني الليبي وأنه شارك في عمليات إعدام جديدة بإجراءات موجزة في بداية هذا العام في بنغازي. كما لا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتنفيذ إعدامات دون محاكمة وأعمال قتل وحالات احتجاز تعسفي ووقوع اشتباكات مسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما أن تبادل إطلاق النيران خلال الشهرين الأولين من هذا العام أسفر عن سقوط أكثر من ٢٤٠ قتيلا وتسبب اشتداد المعارك في بعض المناطق في تشريد ما يزيد على ٣ ٦٠٠ شخص.

ومرة أخرى، نلاحظ مع القلق ورود أنباء متكررة عن استخدام العنف الجنسي والتحرش الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب بين الأطراف وضد المدنيين الأبرياء، فضلا عن تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق المهاجرين. والتحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام لا يمكن أن تقتصر على تحديد

هوية المسؤولين، ولكن في حالة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن هذه التحقيقات يمكن أيضا أن تؤدي إلى تفعيل ولاية المحكمة لمحاكمتهم. والهجوم على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا في ٢ أيار/مايو، والذي يُزعم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد ارتكبه، هو إشارة واضحة إلى أنه ينبغي توسيع نطاق التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام لتشمل تلك الأفعال الإجرامية. وبالنظر إلى كل ذلك، فإننا نحث الأطراف المعنية بقوة على الالتزام بجدية بعمل المحكمة والتعاون معها من أجل منع استمرار الإفلات من العقاب. ونكرر التأكيد على أن جميع الحوادث التي تتعارض مع القانون الجنائي الدولي يجب أن تخضع للتحقيق من أجل تحديد هوية المسؤولين ومعاقبتهم.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على تعاون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وما تقدمه من مساعدة إلى مكتب المدعي العام، والذي أصبح بوسعه الآن بعد خمس سنوات إجراء تحقيقات ميدانية. ونغتنم هذه الفرصة لنشجع البعثة على مواصلة هذا التعاون بنشاط. كما نشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية تمثل مسعى عالميا لخدمة مصلحة جميع الدول، وأنها تقوم بمهمة أساسية لتعزيز القانون الجنائي الدولي والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وضمان مراعاة الأصول القانونية.

وبناء على ذلك، وبينما نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء نظام روما الأساسي، ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة للتدبر في فعالية المحكمة وما إذا كان هذا النموذج، بصورته المتوخاة، يلبي التوقعات في ما يتعلق بالتعاون والطابع العالمي. وكما قلنا من قبل، فإن مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة ينبغي أن يغطوا التكاليف التي تتكبدها المحكمة الجنائية الدولية في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في إطار اختصاصها، لا سيما وأن العديد من الدول، بما في ذلك أعضاء دائمون في مجلس الأمن، ليست أطرافا في النظام الأساسي ولا تساهم في تلك التحقيقات.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن قلقه إزاء الشكاوى العامة بشأن تصرفات المسؤولين السابقين في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تتعلق تحديدا بالتحقيقات الجارية في ليبيا. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء ما يجب أن تتحلى به المحاكم الدولية من نزاهة وشفافية، نعتقد أن الوقت قد حان لأن يقدم مكتب المدعي العام كشفا علنيا بشأن نطاق وموثوقية تلك الأقوال في تقريره المقبل، حيث أن نزاهة المحكمة أمر ضروري لضمان مصداقيتها وفعاليتها أمام المجتمع الدولي.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها نصف السنوية عن أنشطة المحكمة بشأن القضايا المتعلقة بالحالة في ليبيا.

تظهر الصعوبات التي تواجهها المدعية العامة في تنفيذ العديد من مذكرات التوقيف مدى تعقيد الوضع السائد في ليبيا، فضلا عن الحاجة إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لجهود المحكمة الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بالأحداث التي وقعت في عام ٢٠١١، والتي لا تزال آثارها السلبية تزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ومن جانبها، تعيد كوت ديفوار، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، تأكيد دعمها الكامل للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم.

وبعد مرور سبع سنوات على انتهاء النزاع الليبي رسميا، أدى انتشار الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد إلى حالة باتت في ظلها التجاوزات والانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقوق الإنسان أمرا متكررا. وهذه الجماعات المسلحة، التي لا تزال في مقدمة

مرتكبي الانتهاكات، تعمل مع الإفلات التام من العقاب، بما في ذلك على أخطر الجرائم، مثل الاختطاف والتعذيب والإعدام دون محاكمة وبيع الرقيق في الأسواق الليبية، الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بقرار المدعية العامة النظر في إمكانية توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، وما زلنا نؤيد إدراج الأشخاص أو الكيانات الضالعين في ذلك الاتجار على قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وبالنظر إلى هذه الحالة المقلقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد من أجل استعادة السلام والاستقرار إلى ليبيا. وينبغي أن يكون تعزيز قدرات المؤسسات الليبية إحدى الأولويات الرئيسية حتى يتسنى لها أن تفي بالتزاماتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن تنشئ في نهاية المطاف، في إطار مكافحة الإفلات من العقاب، نظاما لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لتلك الحقوق. وفي هذا الصدد، تكرر كوت ديفوار دعمها الكامل لخطة العمل الخاصة بليبيا التي أعدها الممثل الخاص غسان سلامة بهدف تعزيز عملية المصالحة الوطنية وإرساء أسس الاستقرار والسلام الدائمين من خلال عملية ديمقراطية شاملة للجميع. ونرحب أيضا بالمشاورات العامة الواسعة النطاق التي تجريها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جميع أنحاء الأراضي الليبية لتمكين الناس من المشاركة في عملية السلام والمصالحة.

ويحث وفد بلدي جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا على التغلب على خلافاتها والالتزام بثبات بعملية سياسية ذات مصداقية تقود البلد إلى تنظيم انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية، وهي شرط أساسي لإرساء سيادة القانون في البلد.

ورغم الحالة الأمنية الخطيرة للغاية، كما يتضح من الهجوم الانتحاري الأخير على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢ أيار/مايو، والذي أدى إلى مقتل نحو ١٠ أشخاص وإصابة عدة أشخاص آخرين، يشجع بلدي المدعية العامة على مواصلة بذل جهودها لكي تنهي بنجاح مختلف التحقيقات الجارية في ليبيا. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بتعاون السلطات الليبية، مما يسّر بعثة مكتب المدعي العام الأولى إلى الأراضي الليبية. وهذا التعاون مهم من أجل متابعة مذكرات التوقيف العديدة الصادرة عن المحكمة، وبالتالي إنهاء فترة الإفلات من العقاب السائدة منذ وقت طويل في ليبيا،من خلال تمكين المحكمة من الوفاء بالولاية التي خولها إياها مجلس الأمن.

في الختام، يود بلدي أن يعيد تأكيد تشجيعه لمكتب المدعي العام، فيما يخص العمل الذي يقوم به، رغم الصعوبات العديدة التي وصفتها المدعية العامة لنا للتو. ونحث المجتمع الدولي على تزويد المدعية العامة بكل الدعم اللازم لإنجاح مهمتها.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب بالنيابة، عن مملكة هولندا، عن خالص شكرنا للمدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها الخامس عشر وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها عن الحالة في ليبيا.

ما فتئت مملكة هولندا تدعم وبقوة، منذ فترة طويلة، المحكمة الجنائية الدولية، وهي مؤسسة رئيسية عندما يتعلق الأمر بمساءلة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، وقد وجدنا في المدعية العامة حليفا رئيسيا في هذا المسعى. وأود أن أكرر العبارات التي استخدمتها للتو، وهي أن العدالة والسلام والاستقرار تشكل ثالوثًا، وأن أشكرها ومكتبها على التزامهما الراسخ بتحقيق العدالة لضحايا الفظائع في ليبيا، وكجزء أيضًا من هذا الثالوث، على العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب مهمة وهي: الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في ليبيا، والتعاون مع المحكمة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب.

أولا، نشعر بقلق عميق إزاء الوضع الأمني المتقلب وحالة حقوق الإنسان في ليبيا، حيث لا يزال المدنيون هم الضحايا الرئيسيون للنزاع المستمر. وحالة المشردين داخليا والمهاجرين، ولا سيما المحتجزين في مراكز الاحتجاز، تدعو إلى القلق بوجه خاص.

ونرحب بعمل المدعية العامة فيما يتعلق بالجرائم المزعومة المرتكبة ضد المهاجرين. ونرحب على وجه الخصوص بجهودها التي بذلتها في مجال التعاون مع الدول والمنظمات، وفقا للهدف الاستراتيجي ٩، فضلا عن جهودها لتحديد ما إذا كانت هذه الجرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة.

وتظل مملكة هولندا على استعداد لتوظيف جميع الوسائل المتاحة لمكافحة الانتهاكات ضد المهاجرين وتحقيق الاستقرار في ليبيا، بما في ذلك من خلال الجزاءات المحددة الأهداف، التي يمكن أن تكمل وتدعم المقاضاة الجنائية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة، ولكي ينفذ مكتب المدعي العام ولايته، فإن التعاون الكامل والمساعدة من جانب السلطات الليبية أمر أساسي. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالتعاون الناجح بين مكتب المدعي العام ومكتب المدعي العام الليبي، الذي أسفر عن أول بعثة يوفدها المكتب إلى ليبيا منذ أكثر من خمس سنوات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعاون أكبر من جانب جميع الدول والمجلس، وخاصة فيما يتعلق بتسليم المتهمين إلى المحكمة.

ونأسف بشكل خاص، شأننا في ذلك شأن الآخرين، لعدم اعتقال السيد الورفلي، آمر ”محاور الصاعقة“ في الجيش الوطني الليبي وغيره من المتهمين ونقلهم إلى لاهاي، ولا سيما بالنظر إلى أن السيد الورفلي ارتكب، حسبما يُزعم، المزيد من جرائم القتل منذ التقرير الأخير عن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.8091). ويدل ذلك على أن عدم المساءلة يشجع على تكرار الجرائم، لأن الجناة يشعرون بأنهم مطلقو اليد في ارتكاب المزيد من الجرائم دون خوف من العقاب. ونشعر بالقلق إزاء ما تردد عن الإفراج عن السيد الورفلي بعد يوم واحد فقط من احتجازه. وكونه لا يزال طليقا يظهر عدم الاكتراث بالمجلس ولا بالمجتمع الدولي ككل.

ونحث جميع الكيانات ذات الصلة على التعاون الكامل مع المحكمة لضمان التوقيف الفوري لجميع أولئك الذين صدرت ضدهم مذكرات توقيف وسرعة تسليمهم. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يلتزم المجلس بتعهداته المالية وأن ييسر تمويلا كافيا من الأمم المتحدة لعمل المكتب في ليبيا.

ثالثا، فيما يخص مكافحة الإفلات من العقاب، يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء نظام روما الأساسي. وقبل ٢٠ عاما، غمرنا الأمل والثقة بأننا قد فتحنا صفحة جديدة وأنه سيجري التصدي للإفلات من العقاب بنجاح وأن هذا النهج الدولي للمساءلة سيرسي قاعدة عالمية. ولكن تبدو الصورة اليوم أكثر قتامة. فلا تزال هناك حالات كثيرة خارج نطاق ولاية المحكمة، وأبرزها الحالة في سورية، وكثيراً ما يصاب المجلس بالشلل ولا يتخذ الإجراء المناسب.

إننا نقدر جهود المدعية العامة الرامية للاستفادة الكاملة من الخيارات المتاحة لديها، بما في ذلك الطلبات المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية لممارسة الولاية القضائية بشأن الترحيل المزعوم لأشخاص إلى بلدان مجاورة.

وإذا كان لدى المحكمة القدرة على التدقيق في الأوضاع في جميع أنحاء العالم، يمكن تحقيق العدالة لمن هم بحاجة إليها. ولذلك، نحث جميع الدول على أن تصبح دولا أطرافا في نظام

روما الأساسي. وإلى أن يحدث ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية عن إحالة الحالات إلى المحكمة.

وتقف مملكة هولندا بحزم إلى جانب المدعية العامة في كفاحها ضد الإفلات من العقاب. ويمكننا معًا، إذا كنا جميعًا ملتزمين تمامًا بهذا الهدف المشترك، تحقيق المساءلة في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

يساور الصين قلق عميق إزاء التطورات في ليبيا وهي تؤيد جميع الجهود المؤدية إلى استقرار الوضع هناك، وتشجع التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الليبية ومكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد الأمم المتحدة في جهودها الرامية لمواصلة تحقيق تقدم في خطة العمل ذات الصلة وزيادة استخدام مساعيها الحميدة. وتدعم الصين بقوة الشعب الليبي من أجل الحفاظ على الوفاق الوطني والوحدة. ونأمل أن تظل الأطراف الليبية ملتزمة بعملية التسوية السياسية، التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، وأن تدخل في حوار شامل للجميع للتقريب بين مواقفها وتسوية خلافاتها وتعزيز الثقة المتبادلة من خلال المفاوضات حتى تتوصل إلى تسوية تستوعب مصالح جميع الأطراف.

ويشكل النهوض بالمصالحة الوطنية واستعادة حكم الدولة وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا في وقت مبكر شرطاً أساسياً وقاعدة لتحقيق العدالة في ليبيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وأن يواصل تقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة للبلد.

ولا يزال موقف الصين من المحكمة الجنائية الدولية دون تغيير.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة على عرضها للتقرير الخامس عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.

تلقي خلاصة التقرير الضوء على ضرورة عمل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين مع المحكمة الجنائية الدولية ومساعدتها على ممارسة ولايتها وتقدر بولندا جميع هذه الجهود، بما في ذلك تعاون المحكمة الجنائية الدولية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمدعي العام في ليبيا، التي مكنت مكتب المدعية العامة، من بين أمور أخرى، من إيفاد بعثته الأولى إلى ليبيا خلال خمس سنوات ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لموظفي المكتب، الذين قاموا بهذه المهمة على الرغم مما تنطوي عليه من مخاطر، ونأمل أن يكون بالإمكان إرسال المزيد من هذه البعثات وأن تُنفذ بنجاح وترحب بولندا كذلك بإعلان المدعية العامة بأن التحقيقات التي يجريها مكتب المدعية العامة تحرز تقدما، ويمكن أن تؤدي إلى إصدار مذكرات توقيف جديدة ونأمل في أن يساعد ذلك على ردع ارتكاب المزيد من الجرائم كما نثني على بعض من أعمال البعثة الأخرى، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ شباط/فبراير (S/2018/140) إننا نعتبرها إسهاما هاما في تحسين الحالة في ليبيا ونشكر الممثل الخاص غسان سلامه شكرا خاصا على انخراطه ميدانيا ونشجع جميع الأطراف الليبية على دعم العملية السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة وعلى العمل من أجل حالة أكثر سلما في ليبيا .

وبفضل مبادرات اضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة أيضا، تمكن أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من العودة إلى ليبيا، وتمكن غالبيتهم من استرداد مساكنهم غير أن أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص ما زالوا مشردين داخليا، ويرجع ذلك أساسا إلى التهديدات التي يشكلها النزاع المسلح أو وجود

جماعات العسكرية كما يساورنا قلق بالغ إزاء المحن التي يعانيها بها المحتجزون والمهاجرون في ليبيا فحتى اليوم، هناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ مهاجر على الأراضي الليبية، تقدم من بينهم ٥٢ ٠٠٠ بطلبات للجوء وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤ ٠٠٠ يحتجزون في مراكز احتجاز، والتقارير المتعلقة بحالتهم صادمة ويقع المهاجرون ضحايا للعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي؛ ويتعرضون للتعذيب؛ ويستغلون كقوة عاملة، بل إن بعضهم يُقتَل إننا ننضم إلى النداء بإنهاء جميع الأعمال الوحشية في ليبيا، ولا سيما ضد المهاجرين والمحتجزين، واحترام حقوق الإنسان .

وترحب بولندا بجميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في ليبيا وتحقيق السلام وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة، فضلا عن المنظمات الدولية والجهات الفاعلة المحلية وتحقيقا لتلك الغاية، نظل ملتزمين التزاما كاملا بالتعاون مع المحكمة على تقديم الأفراد المشتبه في ارتكابهم الجرائم الدولية المذكورة في التقرير إلى المحاكمة، بما في ذلك ضرورة إحالتهم إلى المحكمة، ونناشد الدول الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه ومن مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، والجهات صاحبة المصلحة في ليبيا أن تحاسب الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية هناك وسيكون لنجاح ذلك المسعى تأثير على مستقبل البلد فلنفعل كل ما في وسعنا من أجل المساهمة في ذلك .

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن .

أعطي الكلمة لممثل ليبيا .

السيد المجربي (ليبيا): يسعدني في البداية، السيدة الرئيسة، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية .

تنظر حكومة الوفاق الوطني إلى مسألة إقامة العدل ومنع الإفلات من العقاب على أنها نواة لتحقيق المصالحة الوطنية، الأمر الذي يتطلب الدعم من الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة كما نؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية شريك هام وضروري في هذه المرحلة لتحقيق العدالة، وأن مذكرة التفاهم الموقعة بين المدعية العامة للمحكمة ومكتب النائب العام الليبي في سنة ٢٠١٣ تجسد هذه الشراكة والتكامل بين القضاء الليبي والمحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما أشارت إليه السيدة المدعية العامة في الفقرة ٣٠ من تقريرها بخصوص تعاون واستجابة مكتب النائب العام الليبي لعدد من طلبات المساعدة في التحقيقات .

ومن جانب آخر نعي أن هناك تأخير في محاكمة وملاحقة المتهمين. إن هذا التأخير لا يعني عدم رغبة القضاء الوطني في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وإنما هو تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا، وهي ظروف حالت دون تمكن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية من إجراء التحقيقات من داخل الأراضي الليبية وهنا نؤكد على أن قدرة القضاء الوطني في الوفاء بالتزاماته في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، تتطلب قيام المجتمع الدولي، وبشكل عاجل، بمساعدة السلطات الليبية في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها ليبيا، بالتوازي مع الجهود المبذولة لإنجاح الحوار السياسي، وذلك من خلال دعم جهود توحيد وتفعيل المؤسسات الأمنية وبناء مؤسسات الدولة التي تمكنها من تعزيز الأمن والاستقرار والسيطرة على العوامل والظروف، التي تنشأ في ظلها الانتهاكات، ومصادرة الأدوات التي تستعمل وتستغل في ارتكاب الجريمة، وخاصة الأسلحة، مما سيؤدي حتما إلى تعزيز قدرة القضاء الليبي على محاسبة مرتكبي الجرائم والحد من فرص وقوع المزيد من الجرائم والانتهاكات في ظل انتشار فوضى السلاح والمجموعات الإرهابية والمجموعات الخارجة عن القانون.

إننا ندرك ونتفهم القلق الذي عبرت عنه السيدة المدعية العامة فيما يتعلق بالمزاعم الواردة في التقارير التي تفيد بأن المهاجرين تعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أشكال العنف ورغم تسليمنا بحقوقهم وإدراكنا لحجم معاناتهم الإنسانية الناتجة عن الانفلات الأمني وانتشار الميليشيات وفوضى السلاح، التي طال أذاها حتى أبناء البلد، فإن ما نلاحظه في تقرير المدعية العامة وفي تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتقارير المنظمات المعنية، هو التركيز على الانتهاكات والجرائم اللاحقة المدعى ارتكابها في ليبيا ضد المهاجرين من دون الاهتمام بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر التي تعد في حد ذاتها من أفظع الجرائم المنظمة التي تنفذها شبكات إجرامية دولية عابرة للحدود يتوجب مواجهتها من قبل المجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي الإنساني ولبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعليه، نأمل أن تتضمن التقارير القادمة جهودا إجرائية حقيقية حول ما تم إنجازه لمحاربة هذه الشبكات الإجرامية في دول المصدر والمقصد، فمن المعلوم أن بلدي يعتبر دولة عبور ويعاني من فوضى أمنية وبالتالي، فإنه لولا وجود شبكات إجرامية في دول المصدر والمقصد لما كانت هناك جرائم وانتهاكات تحدث في دول العبور .

وختاما، فإن حكومة الوفاق الوطني حريصة على معاقبة جميع مرتكبي الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب، وفقا لمبدأ إقليمية القوانين، الذي يعكس سيادة القانون كما أن تمسك السلطات الليبية بولايتها القضائية في ملاحقتها للمتهمين، لا يعني أنها تتجاهل قرارات المحكمة الجنائية الدولية، وإنما على السلطات الليبية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه محاكمة ومعاقبة من تثبت إدانته فالقضاء الليبي قضاء مستقل ونزيه وقادر على تحقيق العدالة الاجتماعية وفي هذا الشأن، وحرصا من حكومة الوفاق الوطني على تحقيق العدالة الجنائية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين ليبيا والولايات المتحدة في مجال العدالة الجنائية بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بهدف رفع مستوى كفاءة العاملين في هذا المجال للمستوى الدولي، بما يؤدي إلى وفاء ليبيا بالتزاماتها وفقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بهذا الموضوع وفي هذا الصدد، تصبو السلطات الليبية إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي لترتيب الأوضاع الأمنية والإدارية والشروع في تنفيذ وتعزيز سيادة القانون. كما تتطلع إلى مزيد من التعاون والتكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية في إطار السيادة الليبية ومراعاة التشريعات المحلية.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.